عصابات مختصة بسرقة الأكبال النحاسية في دير الزور

عبد المنعم مسعود

أكد مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي لـ«الوطن» أن العمل جار لتوصيل الشبكة الكهربائية في أحياء الجورة والقصور والضاحية وغازي عياش استعداداً لإيصال التيار الكهربائي قبل بداية شهر رمضان.

وعن أسباب قيام كهرباء دير الزور بتأهيل شبكة موجودة أساساً في الأحياء المأهولة أوضح لطفي أن حجم التعديات على شبكة الكهرباء في المدينة تجاوز ٥٠ بالمئة خلال فترة الحصار.

وأكد لطفي تنظيم العديد من الضبوط بحق المخالفين مشيراً إلى وجود عصابات مختصة من ضعاف النفوس تقوم بقطع الأكبال الكهربائية وتجميع النحاس ليلاً.

وأوضح لطفي أن الكابلات التي يتم تمديدها حالياً هي كابلات ألمنيوم موضحاً أنه ومنذ أمس الأول بدئ بالعمل على إدخال المحولات إلى مراكز التحويل ما يرفع عدد المراكز الجاهزة إلى عشرة مراكز في منطقة غازي عياش وتوابعها.

وأشار لطفي إلى أنه يتم العمل في منطقة الجورة والقصور حالياً على تمديد شبكات التوتر المنخفض، مبيناً أنه في الفترة الحالية لن يتم العمل على شبكات المنخفض في أحياء الطموح وهرابش لأن محطة تحويل العمران التي تغذي هذه المناطق بحاجة لإعادة تأهيل بالكامل. لافتاً إلى أن الأحياء التي لم يعد إليها أهلها داخل مدينة دير الزور تمت سرقة أغلب شبكاتها الكهربائية النحاسية.

وأشار لطفي إلى سرقة كابلات المؤسسات ومكوناتها ومستودعاتها في منطقة السبعة كيلو مترات على طريق الحسكة وتقدر قيمة المسروقات في بداية الأحداث بمليارات الليرات.

ووفقاً للطفي فإن عدد مراكز التحويل التي سيتم تركيبها في مناطق الجورة والقصور وغازي عياش سيتعدى ١٥٠ مركزاً وذلك إضافة إلى المراكز الخاصة بالمشرفي وغيرها مشيراً إلى أن عدد المشتركين حالياً يصل إلى ٢٠ ألف مشترك.

تموين طرطوس لـ«الوطن»:

أتلفنا الفروج الفاسد وأحلنا المخالفين على القضاء ونظمنا ضبوطاً بمحال شاورما وفروج

طرطوس- الوطن

لايزال أبناء طرطوس يتحدثون في مجالسهم واجتماعاتهم عن كميات الفروج (الفاسدة) التي ضبطتها دوريات مديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك الشهر الماضي ويتساءلون عن مصير التحقيقات التي جرت لكشف مصدر الفروج ومحلات الشاورما أو المطاعم التي يمكن أن تكون أخذت أو تأخذ من هذا المصدر غير النظامي.. مطالبين بالتشدّد في محاسبة الموردين والمهربين والناقلين إضافة لمن يشتريه من أصحاب المطاعم والسندويش.

«الوطن» وفي إطار متابعتها للموضوع توجهت لمديرية (تموين) طرطوس وسألت عن الإجراءات التي اتخذتها بحق الأشخاص الذين تم ضبطهم وهم يقومون ببيع مادة الفروج المنظف بدون فواتير ونقلها من دون سيارات مفرّزة أو شهادة صحية من المسلخ وبيان إذا ما اعترفوا لديها أو لدى الجهات المختصة وسموا محلات الشاورما أو المطاعم التي أخذت وتأخذ منهم باستمرار.. فأجابت على لسان رئيس دائرة حماية المستهلك في المديرية ماهر مرعي بالقول إنه بتاريخ ١٨ آذار الماضي تم ضبط سيارتين تقومان بنقل الفروج وبيعه من دون واجهات مبردة وبلا فواتير وشهادة صحية تبين المنشأ الصحيح للفراريج المنظفة التي كانت بحوزتهم.. وبناء عليه تم تنظيم ضبطين وكان موضوع المخالفات (مخالفة القيود الرسمية المفروضة على نقل السلع).

وأضاف مرعي إنه تم حجز السيارتين مع كميات الفروج المنظف موضوع الضبوط وتمت إحالة المخالفين موجوداً إلى القضاء المختص بعد استبيان حالتهم عن طريق فرع الأمن الجنائي ليصار إلى اتخاذ الاجراءات والعقوبات اللازمة من قبل القضاء، والتحقيق أجرته المديرية مع المخالفين كان لمعرفة مصدر المادة المخالفة وأسماء المحلات التي قاموا بجلب المادة منها.. وقد اعترف المخالفون أن مصدر المادة هو مدينة اللاذقية من محل المدعو (م- و) ومحل المدعو (ي- خ) وبناء عليه تم مراسلة مديرية (تموين اللاذقية) لاتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المحلين المذكورين وبالفعل قامت مديرية تموين اللاذقية بالتحقيق بالموضوع ونظمت بالمحلات الضبوط العدلية اللازمة.

وتابع رئيس دائرة حماية المستهلك قائلاً: ولاستكمال إجراءاتنا القانونية تم التعميم على جميع المراقبين لتشديد الرقابة على كل محلات بيع الشاورما الشعبية ومحلات بيع الفروج المنظّف بشأن فواتير مادة الفروج التي يتعاملون بها وتم تنظيم ٨ مخالفات بهذا الموضوع بخصوص عدم حيازة فواتير شراء نظامية وإحالة هذه الضبوط إلى القضاء المختص ومراقبتنا لا تزال مستمرة وسنعمل على تشديد العقوبات بحق المحلات التي تتكرر مخالفتها ليصار إلى اقتراح إغلاقها عن طريق المحافظ.

وكانت «الوطن» كتبت عن الموضوع يوم ضبط السيارتين ونشرت تصريحاً لمدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك بطرطوس زيد علي أكد فيه ضبط كميات من الفروج بعد أن تبين أن الذبح تم خارج المسلخ النظامي وأن النقل تم بطريقة غير نظامية والروائح الصادرة عنها كريهة جداً.. والمادة فاسدة وغير صالحة للاستهلاك البشري وأنه سيتم إتلاف الكميات.. وسيصار إلى إحالة المخالفين إلى القضاء موجوداً.

٤٢ ألفاً في مراكز الإيواء ومبادرة أهلية لرفع العلم السوري في دوما

إبراهيم لـ«الوطن»: الدولة سيطرت على ٩٩ بالمئة من ريف دمشق.. وخلال أيام ١٠٠ بالمئة

محمد منار حميجو

أعلن محافظ ريف دمشق علاء منير إبراهيم أن الدولة استعادت السيطرة على ٩٩ بالمئة من مساحة ريف دمشق، مؤكداً أن مصالحة يلدا وببيلا وبيت وسحم انجزت تقريباً لتقترب نسبة السيطرة إلى ١٠٠ بالمئة في الأيام القادمة.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد إبراهيم أنه ستتم تسوية وضع الذين يرغبون في ذلك بينما سيتم ترحيل من لا يرغب في تسوية وضعه.

وفيما يتعلق بموضوع الغوطة الشرقية كشف إبراهيم أن عدد الموجودين حالياً في مراكز الإيواء بلغ ٤٢ ألف مواطن من أصل أكثر من ٩٦ ألفاً لجؤوا إلى هذه المراكز، مؤكداً أنه يومياً تتم عودة عائلات إلى مناطقهم. وفي الغضون أشار إبراهيم إلى أن نسبة الدمار تراوحت من مناطق إلى أخرى فبعضها تراوح بين ٧٥ إلى ٨٠ بالمئة وبعضها الآخر تراوح بين ٣٠ إلى ٤٠ بالمئة.

وأكد إبراهيم أنه سيتم خلال الأيام القادمة رفع العلم السوري في ساحة دوما وذلك بمبادرة من أهالي المدينة، لافتا إلى أن مؤسسات الدولة بدأت تتفعل في مناطق الغوطة بشكل عام، سواء كانت الخدمية أم القضائية وغيرها من المؤسسات الأخرى.

> نسبة الدمار في بعض مناطق الغوطة وصلت إلى ٨٠ بالمئة

وأشار إبراهيم إلى أن الكهرباء وصلت تقريباً إلى معظم مناطق الغوطة ضارباً مثلاً منطقة كفر بطنا وغيرها من المناطق الأخرى، مشيراً إلى أنه يتم حفر الكثير من آبار المياه على اعتبار أن بعضها طغى عليها الصرف الصحي.

وأضاف إبراهيم: يتم إنجاز الأعمال قبل الوقت المحدد لها فمثلاً مهلة وصول الكهرباء كانت ١٥ يوما بينما تم إنجاز العمل خلال ١٠ أيام، مؤكداً أن هذا يدل على السرعة في إنجاز الأعمال الخدمية لعودة الأهالي إلى مناطقهم في أسرع وقت ممكن.

وفيما يتعلق بموضوع الوثائق القضائية الخاصة بعدلية دمشق أكد إبراهيم أنه تم إيجادها وستنقل إلى العدلية وهي محفوظة عند الأهالي، معتبراً أن إيجاد هذه الوثائق سيسهم في الحفاظ على حقوق المواطنين إضافة إلى تسهيل عملهم بشكل كبير.

والبحث جار عن وثائق قضائية تابعة لعدلية دمشق مخزنة في دوما وخاصة الوكالات القضائية المتعلقة بالعقارات لما فيها من أهمية تتعلق بحقوق المواطنين ما دفع بعضهم إلى رفع دعاوى في القضاء لإثبات صحة الوكالة التي بحوزته على اعتبار أن السجلات مفقودة في المدينة.

ولفت إبراهيم إلى أن الأوضاع في الغوطة بخير ولاسيما في ظل العمل المتواصل لعودة الأهالي وتفعيل مؤسسات الدولة التي بدأت تعود.

حتى أنت يا «بالة»!

الأسعار لم تعد بمتناول الفقراء

اللاذقية- عبير سمير محمود

«عبّارة بولونيا»، «ألبسة أوروبية بأسعار محلية»، «اللباس الراقي عنا»، عبارات وجمل يراها مرتادو سوق الألبسة المستعملة «البالة» في حي أوغاريت بمدينة اللاذقية، للدلالة على المبيعات الأفضل في السوق وجذب المواطنين من ذوي الدخل المحدود لشراء الألبسة بعد عزوفهم عن دخول الأسواق التجارية في محال تناسوا أنها في محافظتهم بعد أن ناطحت أسعار بضاعتها السحاب.

وفي جولة على سوق أوغاريت وبعض محال البالة في اللاذقية، رصدت «عين الوطن» تفاوتاً في أسعار الألبسة في فترة التنزيلات كما يقول بعض الباعة، مبينين أن العرض حالياً هو على الألبسة الشتوية التي انتهى موسمها لذا تباع بأسعار أقل من فصل الشتاء، فعلى سبيل المثال تباع اليوم جاكيت الصوف أو الجوخ بسعر يتراوح بين ٢٠٠٠- ٣٥٠٠ ليرة، بعد أن كانت تتراوح بين ٦٠٠٠ حتى ١٢ ألف ليرة، حسب «نظافة القطعة الـ(كريم)» وهو مصطلح يستعمله الباعة للترويج لبضاعتهم على أنها أقرب ما تكون للبضاعة الجديدة من حيث الجودة وخلوها من العيوب مع بدء العروض على الألبسة الصيفية في بداية الموسم.

وتقول مها -طالبة جامعية- لم يعد باستطاعتي شراء الكساء في موسم التنزيلات لبضاعة شتوية في بداية الصيف أو العكس، موضحة «بالكاد أستطيع شراء قطعة لباس مستعمل كل شهر من مصروفي، بعد أن ارتفعت أسعارها كثيراً ، فحتى البالة صارت غالية علينا هذه الأيام.

وتقول إحدى السيدات وهي تبحث في «سلة ألبسة صيفية» أمام أحد المحال إنها تفضل البحث في السلال (ألف ليرة للقطعة الواحدة) على أن تشتري من المرتّب منها والمعلّق في صدور المحلات بسعر (بين ٥ إلى ٨ آلاف ليرة)، مبينة أن أسعار الألبسة في السلال بما فيها من عيوب يناسب ميزانية كسوة أولادها في حين أنها تحتاج لمبالغ مضاعفة لشرائها من داخل المحل.

وهنا يطرح مواطنون سؤالاً عن سبب ارتفاع أسعار البالة التي كانت ولا تزال المصدر الوحيد الذي يقدر أبناء الطبقة الفقيرة شراء ألبستهم وأحذيتهم وحتى بياضات منزلهم منها لأنها وكما قالوا «مهما ارتفعت أسعارها تبقى أرحم من أسعار السوق»، ليوضح مصدر في مديرية التجارة الداخلية إن «البالة بضاعة مهربة وغير خاضعة للتسعير التمويني».

من جهة ثانية يرى عدد من المواطنين أن البالة باتت أيضاً من نصيب الطبقة الثرية التي تشتري «نخبة الألبسة المستعملة بأي سعر يطلبه البائع دون أي مجادلة، على عكس ذوي الطبقة محدودة الدخل الذين يفاصلون حتى تخفيض سعر القطعة لما يتناسب مع ما في جيوبهم كما جرت العادة خلال السنوات الماضية، حسب قولهم.

ويربط عدد من الباعة ارتفاع الأسعار الحالي مقارنة بسنوات سابقة إلى عاملين أولهما سعر الصرف، والثاني الإقبال من جميع طبقات المجتمع السوري على شراء البضاعة، بعد أن كانت محصورة بطبقة واحدة طوال سنوات ما قبل الأزمة، كما ذكروا.

المحافظة تشن هجوماً على «البالة» وإغلاق ١٧ محلاً

كلعو لـ«الوطن»: الحملات مستمرة لقمع المخالفات

فادي بك الشريف

وجهت محافظة دمشق إنذاراً شديد اللهجة إلى محال البالة المخالفة في منطقة القنوات وسط العاصمة دمشق عندما قامت بإغلاق ١٧ محلاً للبالة في شارع خالد بن الوليد بسبب مخالفاتها وإشغالها للأرصفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق عمار كلعو أن عناصر من دائرة خدمات القنوات والشرطة قامت بحملة على المحالات بناء على شكاوى واردة لإشغالها الأرصفة، مبينا أنه تم إجراء الختم الاحترازي على المحال لمدة ٣ أيام. ولفت عضو المكتب التنفيذي في محافظة دمشق إلى أن الختم يعتبر مؤقتاً ولا تفتتح المحلات إلا بعد تقديم تعهد كاتب بالعدل بعدم تكرار المخالفات وإشغال الأرصفة، وفي حال تكررت المخالفة يتم تمديد فترة الإغلاق، وإن تم التكرار لعدة مرات تغلق المحال إغلاقاً نهائياً ولا تفتتح إلا بقرار من محافظ دمشق.

كما أشار كلعو إلى أن الحملات على إشغالات الأرصفة مستمرة في جميع أنحاء العاصمة للحد من المخالفات المرتكبة والتعديات على الأرصفة، عملاً بالقرارات الصادرة من محافظة دمشق.

من جانبه بين رئيس دائرة الخدمات في القنوات نضال حافظ أن قرار الإغلاق يعتبر احترازياً قامت به دائرة الخدمات الخميس الماضي وذلك بعد كثرة الشكاوى الصادرة على محال البالة المخالفة في المنطقة وتعديها على المساحات المخصصة لها، الأمر الذي اقتضى إغلاق أكثر من ١٧ محلاً مخالفاً، مع تشديد العقوبات في حال استمرت المخالفات.

هذا وتزامنت حملة إغلاق محلات بيع البالة من قبل محافظة دمشق، مع قيام عناصر من «الجمارك» بمصادرة كميات من ألبسة البالة في منطقة القنوات.

ويبدو أن لعبة القط والفأر لا تزال سيدة الموقف بين محافظة دمشق وأصحاب المخالفات في ظل عدم وجود إجراءات رادعة صادرة تجاه المخالفات والتعديات على الأرصفة والإشغالات على اختلافها وسط تحد واضح للقرارات الصادرة ومبالغة في المخالفات من دون أي حسم حقيقي أو حلول مجدية لهذا الموضوع.

وفي السياق قامت «الوطن» بجولة أمس على منطقة القنوات تبين من خلالها أن جميع محلات البالة لا تزال مغلقة في المنطقة، ومن المقرر أن تعاود عملها اليوم، كما أن الغريب في الموضوع أن قرار الختم جاء في فترة العطلة، مع ملاحظة وجود باعة ألبسة بالة يفترشون الأرصفة بمواجهة المحلات المغلقة وسط إقبال كبير من المواطنين على شراء الألبسة المستعملة، والتي حسب تعبيرهم أرخص وذات نوعية جيدة وتستقطب العديد من المواطنين على مدار اليوم في تجمعات بيع ألبسة البالة في العاصمة دمشق.

يشار إلى أن سوق البالة في القنوات يشهد إقبالاً كبيراً من المواطنين يومياً ومن جميع مناطق العاصمة، ويعتبر السوق الأكثر استقطاباً نظراً لكمية الألبسة الكثيرة التي تباع ورخص ثمنها في الوقت ذاته، علماً أنه رغم وجود قرار بحظر استيراد البالة إلا أن السوق لا يزال مستمراً لغاية تاريخه ولم يتوقف عن العمل على الإطلاق، وخاصة أن محلات بيع الألبسة المستعملة مرخصة.

دراسة قطار دمشق

السويداء تبدأ من «المحطة»

السويداء - عبير صيموعة

كشف مدير المناطق الصناعية والحرفية في السويداء علاء أبو عمار عن موافقة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية على إحداث محطة قطارات في المدينة الصناعية والحرفية في أم الزيتون.

وأكد أبو عمار أن الموافقة جاءت استجابة لكتاب المحافظة الذي تمت فيه مخاطبة المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية الشهر الماضي لدراسة إمكانية إحداث محطة قطارات ضمن القطاع المخصص كمركز انطلاق في المدينة الصناعية والحرفية في أم الزيتون وعلى مساحة ١١٠ دونمات، مبيناً أن الكتاب تضمن جملة من المعطيات حول أهمية هذا المشروع في تنشيط الحركة المرورية للمحافظة وتخديم المدينة الصناعية التي تضم عدداً كبيراً من الفعاليات الصناعية والحرفية والتجارية والسكنية وغيرها من الفعاليات المخطط لها داخل المخطط التنظيمي للمدينة.

ولفت أبو عمار إلى أن المؤسسة تعمل حالياً على إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية الأولية للخط الحديدي الجديد المقترح إلى محافظة السويداء والموازي لطريق عام دمشق السويداء وفق ما تم الاتفاق عليه بين محافظة السويداء وممثلين عن المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية حيث ستقوم المؤسسة وفور الانتهاء من دراسة الجدوى الاقتصادية لهذا المشروع بإرسالها للمحافظة للموافقة عليها واعتمادها.

وبين أبو عمار أنه وبعد الانتهاء من إجراءات تخصيص المؤسسة العامة للخطوط الحديدية السورية بالمساحة المطلوبة لإقامة محطة القطارات التي يجب ألا تقل عن ٨٠ دونماً لأسباب فنية خاصة بتشغيل واستثمار القطارات، سيتم العمل بالتنسيق مع المؤسسة على إزالة إشارة اللحظ عن الأرض الواقعة إلى الغرب من مدينة السويداء داخل المخطط التنظيمي والملحوظة محطة قطارات منذ عام ١٩٩٢ بما يسهم في رفع الضرر عن منازل وعقارات المواطنين الموجودة داخل تلك الأرض والمجمّدة منذ ذلك التاريخ والتي لايمكن لأصحابها التصرف بها لأن إشارة اللحظ لم ترفع والمحطة لم تحدث والعقارات لم تستملك.

كلام رسمي جداً

المشاريع متوقفة بسبب غلاء الأسعار

إشارة إلى ما ورد في صحيفتكم في عددها رقم ٢٨٢٦ الصادر بتاريخ ٣١/١/٢٠١٨.

نحيطكم علماً أن هذه المشاريع متوقفة بسبب الظروف الراهنة وغلاء الأسعار الذي أدى إلى إرهاق المتعهدين وعدم القدرة على متابعة التنفيذ.

كما أن مديرية الخدمات الفنية بالسويداء قد قامت بصرف فروقات الأسعار لهذه المشاريع وفق البلاغات والأنظمة النافذة حتى تاريخ توقف كل متعهد عن التنفيذ.

وإن المدة مبررة حتى تاريخ إعداد هذا الرد بناء على التعاميم الصادرة عن رئاسة مجلس الوزراء على حين أن المتعهدين قد لجؤوا للقضاء ولم يبت بهذه الدعاوى حتى الآن وتقوم مديرية الخدمات الفنية حالياً بإعداد دراسة للتوازن السعري لهذه المشاريع وفق الأسعار الرائجة على أمل متابعة التنفيذ من المتعهدين كل في مشروعه.

مدير الخدمات الفنية بالسويداء المهندس أدهم أبو عسلي